مجلة (المُدبّر) مجلد 12 ، رقم 01 ، السنة 2025
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 178 إلى: 196

مساهمة تبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز حوكمة الموازنة العمومية-مجلس المحاسبة الجزائري أنموذجا

Contribution of Adopting International Standards of Supreme Financial Oversight Agencies to Enhancing Public Budget Governance - Algerian Accounting Council Model

تاريخ الاستلام: 24-04-2025 تاريخ قبول النشر: 02-06-2025

محمد علاء الدين جناي*، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، الجزائر
m.djennai@univ-blida2.dz

Abstract :

The objective of this study is to highlight the role of adopting international standards of supreme financial oversight bodies and their relationship to enhancing the governance of the State's public budget through the introduction of an independent supreme oversight body of the Accounting Board of Algeria as a leading model in achieving and achieving this relationship. The State has devoted considerable effort and financial resources to the development of legislative and regulatory texts on good governance and its applications, The latter's impact on the balance sheet, as well as the adoption of international standards issued by INTOSAI, The analytical descriptive curriculum has been adopted to address study variables by analysing the relationship between the importance of adopting international standards of higher financial control and balance sheet governances experience shows that the adoption of ISSAI has helped to modernize financial control methods. It also revealed deficiencies in the management of the balance sheet. The Accounting Board's challenges include a lack of qualified financial and human resources, and the need for

* - المؤلف المراسل.

greater autonomy, which remains an impediment to the full utilization of INTOSAI standards.

Keywords : Balance Sheet, Governance, Antosai, Accounting Council, Supreme Financial Control Standards.
JEL Classification Codes: H10 ;H6 ;H51 ;H61 ;Q19.

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز دور تبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وعلاقتها بتعزيز حوكمة الميزانية العامة للدولة من خلال أخذ هيئة رقابية عليا مستقلة متمثلة في مجلس المحاسبة بالجزائر كنموذج رائد في تحقيق هذه العلاقة وتحقيقها، وقد كرست الدولة جهداً كبيراً وموارد مالية في تطوير النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وتطبيقاتها، وأثر هذه الأخير على الموازنة العمومية، بالإضافة إلى تبني المعايير الدولية الصادرة عن منظمة الإنتوساي، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في معالجة متغيرات الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين أهمية تبني المعايير الدولية للرقابة العليا للمالية وحوكمة الموازنة العمومية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن دراسة تجربة مجلس المحاسبة يتضح أن تبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية قد ساعد في تحديث أساليب الرقابة المالية. كما كشف أوجه القصور في إدارة الموازنة العمومية. وهناك تحديات تواجه مجلس المحاسبة من بينها نقص في الموارد المالية والبشرية المؤهلة، والحاجة إلى المزيد من الاستقلالية، التي تظل عائقا أمام تحقيق الاستفادة الكاملة من معايير الإنتوساي.

الكلمات المفتاحية: موازنة عمومية، حوكمة، انتوساي، مجلس المحاسبة، معايير الرقابة العليا للمالية.
تصنيف JEL: H10; H6; H51; H61; Q19

مجلة (المُدبّر) مجلد 12 ، رقم 01 ، السنة 2025
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 178 إلى: 196

مقدمة:

تعد الحوكمة من الجوانب الأساسية التي تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة في الدول، إذ تعتبر الحكومة آلية حيوية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الموارد المالية نحو الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في حين نعتبر الموازنة العمومية حجر الأساس في تحقيق الأهداف المخطط لها ، فمن خلالها تسعى الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فالحكم الراشد على مستوى الدولة يسهم في تحسين إدارة الموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ونظرا لّلأهمية البالغة للأموال العمومية، فلابد من وجود آليات رقابية معينة لتقصي كيفيات إنفاقها، حيث تعد الأجهزة العليا للرقابة المالية ركيزة أساسية في منظومة الحوكمة الرشيدة من خلال الممارسة الحيوية في تعزيز الشفافية والمساءلة ضمن القطاع العمومي، وللذلك تم إصدار جملة من الإرشادات التي يطلق عليها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ISSAI),

أ- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال معالجتها إلى تحليل العلاقة الترابطية بين مبادئ الحوكمة الرشيدة وإدارة الموازنة العمومية، وكذا لمدى تبني مجلس المحاسبة لمعايير الإنتوساي الذي يعزز الشفافية والمساءلة في القطاع العمومي.

ب- أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد الإطار المفاهيمي للحوكمة وعلاقتها بالموازنة العمومية؛
- محاولة تقصي تجربة مجلي المحاسبة الجزائري في تبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ISSAI),

جـ- الدراسات السابقة:

- ✓ **فوزي قادري، دراسة بعنوان "تطبيق المعايير الدولية في الأجهزة العليا للرقابة المالية –دراسة مقارنة-"، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2024)**

عالجت هذه الدراسة إشكالية تطبيق الأجهزة العليا للرقابة المالية لمعايير الإنتوساي في أداء المهام الرقابية، من خلال الاعتماد على دراسة مقارنة عند تقصي أوجه الشبه والاختلاف بين الدول المختارة، وقد اختيرت اندونيسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والجزائر كنماذج مختارة لتوضيح الفروقات، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تفاوت في تطبيق معايير الانتوساي ميدانيا وذلك بسبب اختلاف النماذج المنتهجة من طرف الأجهزة العليا للرقابة المالية، كما أوصت هذه الدراسة فيما يخص الحالة الجزائرية بتعزيز استقلالية مجلس المحاسبة والهياكل الإدارية المكلفة بالمهام الرقابية.

- ✓ **مفيدة بن لعبيدي، دراسة بعنوان " هيئات الرقابة العليا على الأموال العمومية – مجلس المحاسبة أنموذجا- "،(المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جوان 2023)**

قد أشارت هذه الدراسة إلى الغاية الأساسية لمجلس المحاسبة في تعزيز مبادئ الشفافية والعقلانية في تسيير واستغلال الأموال العمومية ومكافحة مختلف مظاهر الفساد والتحايل والغش التي أنهكت كاهل الدولة وساهمت في إفشال برامج التنمية وعرقلة محاولات النهوض بالمؤسسات العمومية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مجلس المحاسبة يتمتع بصلاحيات واسعة (قضائية، إدارية واستشارية) في مجال مكافحة كافة أشكال الهدر والتبذير ومن ثَم حوكمة وترشيد النفقات العمومية.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تركز على جانبين هما العلاقة الترابطية بين الحوكمة الرشيدة والموازنة العمومية، فحوكمة الموازنة العمومية هي شرط ضروري للتنمية المستدامة، سواء من الجانب السياسي أو من الجانب الاقتصادي وهذا بأخذ

تجربة مجلس المحاسبة الجزائري من خلال تبنيه للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية الصادرة عن منظمة الإنتوساي، ودور هذه الأخيرة في تعزيز الشفافية والمساءلة في الموازنة العمومية.

د- الإشكالية:

من خلال ما سبق تتبلور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

فيما تتمثل مساهمة تبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية من طرف مجلس المحاسبة الجزائري في تعزيز حوكمة الموازنة العمومية؟

هـ- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية يتم صياغة الفرضية الأساسية الآتية:

- يعتمد مجلس المحاسبة في الجزائر على المعايير الدولية للرقابة العليا للمالية والنصوص التشريعية والتنظيمية لغرض الحوكمة الرشيدة للموازنة العمومية.

و- منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع اعتمدنا خلال دراستنا على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال وصف الجوانب المفاهيمية المتعلقة الحوكمة والموازنة العمومية والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، ومن ثم المنهج التحليلي بتحليل العلاقة بين المتغيرين، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على جمع المعلومات من مختلف المصادر والمراجع العلمية كالكتب والمقالات والأطروحات التي تناولت هذا الموضوع.

ز- محاور الدراسة:

وجاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لمعالجة وذلك من خلال أربعة محاور وهي:

- ✓ المحور الأول: ماهية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛
- ✓ المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للحكومة؛
- ✓ المحور الثالث: حوكمة الميزانية العمومية في الجزائر؛

- ✓ المحور الرابع: تبني مجلس المحاسبة الجزائري لمعايير الإنتوساي لغرض حوكمة الموازنة العمومية.

1. ماهية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تعد مبادئ المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمثابة الركيزة الأساسية لإجراء عمليات الرقابة، التي تتميز بطبيعتها التراكمية والمستمرة .ويمكن تصنيف هذه المبادئ إلى نوعين رئيسيين :المبادئ العامة التي يلتزم بها المدقق سواء قبل أو أثناء تنفيذ عملية الرقابة، والمبادئ المرتبطة بمراحل وخطوات تنفيذ العملية الرقابية نفسها.

1.1 تقديم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة INTOSAI

يمكن التعرض إلى تقديم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية كما يلي: (www.intosai.org، 2025)

1.1.1. التعريف بالمنظمة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

تُعتبر المنظمة مرجعاً دولياً في مجال الرقابة المالية، وتلعب دوراً في تعزيز الثقة بين الحكومات والشعوب من خلال ضمان الاستخدام الفعال والشفاف للموارد العامة .كما تسهم بشكل أساسي في مكافحة الفساد وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تُعتبر INTOSAI منصة عالمية لتبادل المعرفة والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية، مما يساهم في تحسين جودة الرقابة المالية وتعزيز النزاهة المالية على مستوى العالم.

فالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، والمعروفة بـ INTOSAI، هي هيئة عالمية تشمل أجهزة الرقابة المالية العليا من مختلف بلدان العالم، وتهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المالية العامة على المستويين الوطني والدولي.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الآتي:

- الجمعية العامة: هي أعلى هيئة لصنع القرار في المنظمة، وتجتمع كل ثلاث سنوات.
- المجلس التنفيذي: يتولى إدارة شؤون المنظمة بين اجتماعات الجمعية العامة.
- الأمانة العامة: تقدم الدعم الإداري والفني للمنظمة.
- اللجان المتخصصة: مثل لجنة المعايير، ولجنة بناء القدرات، ولجنة المعرفة.

كما تتمثل أنشطتها:

- تنظيم المؤتمرات الدولية وورش العمل لتبادل الخبرات.
- إصدار إرشادات ومعايير دولية للرقابة المالية.
- تقديم الدعم الفني والتدريب لأعضاء الأجهزة العليا للرقابة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي.

2.1.1. أهداف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية

تتمثل أهداف هذه المنظمة في الآتي:

- **تعزيز التعاون الدولي:** تهدف المنظمة إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في مختلف الدول.
- **تحسين معايير الرقابة:** تعمل على تطوير وتوحيد المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بعمليات التدقيق والرقابة المالية.
- **دعم الحوكمة الرشيدة:** تساهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات.

– **بناء القدرات:** تقدم المنظمة برامج لبناء القدرات وتدريب الكوادر العاملة في أجهزة الرقابة العليا.

2.1.مفاهيم أساسية عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تستند الرقابة المالية العليا للقطاع العام إلى مجموعة من المبادئ الأساسية مثل الاستقلالية، التقدير المهني، ضبط الجودة، إدارة فرق الرقابة، مخاطر الرقابة، الأهمية النسبية، التوثيق والتواصل .إضافة إلى ذلك، تهتم بالأخلاقيات المهنية التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه العملية الرقابية بالشكل الملائم لتحقيق الأهداف الأساسية المرجوة.

ويجب التفريق هنا حسب ما صدر من منتدى الإصدارات المعنية للإنتوساي بين المفاهيم الثلاثة الآتية: (قادري، 2024)

✓ **مبادئ الإنتوساي:** وتضم ما يلي:

– **مبادئ تأسيسية؛** وهي تحدد الدور والوظائف التي يجب أن تطمح إليها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتستخدم كمرجعية لتحديد الصلاحيات الوطنية لهذه الأجهزة الرقابية العليا، فضلا عن توفيرها معلومات مفيدة للحكومة والبرلمان والأجهزة الرقابية ذاتها والجمهور العام.

– **مبادئ أساسية؛** وهي تدعم المبادئ التأسيسية للأجهزة وتوضح دور هذه الأجهزة في المجتمع، وكذلك الشروط المسبقة اللازمة لحسن سير عملها وسلوكها المهني.

✓ **المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI**

وتهدف هذه المعايير إلى :

– ضمان جودة العمليات الرقابية؛

– تعزيز مصداقية تقاريرها الرقابية، وشفافية العملية الرقابية؛

– تحديد مسؤوليات المراقبين الماليين تجاه الأطراف المعنية الأخرى، وكذلك وضع تعريف دقيق لمختلف أنواع العمليات الرقابية ذات الصلة، مما يوفر لغة مشتركة للرقابة المالية على القطاع العام.

✓ **إرشادات الإنتوساي:**

توضع الإرشادات لدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن كيفية تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملياً.

2. الإطار المفاهيمي للحوكمة

بسبب الأهمية الكبيرة للفظ "الحوكمة" وتوسع نطاق الاهتمام به، تتعدد التعاريف المتعلقة به، حيث يعكس كل تعريف وجهة النظر الخاصة بالجهة التي تقدمه .على سبيل المثال، تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بأنها "مجموعة من العلاقات بين مديري الشركة ومجلس الإدارة وحاملي الأسهم وغيرهم من الأطراف ."وفقًا لهذا التعريف، تهدف الحوكمة إلى تحقيق وتنظيم التطبيقات والممارسات الفعالة للقائمين بإدارة المؤسسات، مع الحفاظ على حقوق حاملي الأسهم والسندات والعاملين والمستفيدين الآخرين .يتم ذلك من خلال متابعة تنفيذ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، واستخدام الأدوات المالية والمحاسبية الصحيحة وفقًا لمعايير الإفصاح والشفافية. (زكي أحمد ، 2024)

ويمكن عرض أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالحوكمة كما يلي:

1.2. العوامل المساعدة في ظهور مفهوم الحوكمة

برزت الحاجة لاستخدام الحوكمة في التسعينيات عقب الأزمات الاقتصادية التي شهدتها مناطق مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا.

مجلة (المُدبّر) مجلد 12 ، رقم 01 ، السنة 2025
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 178 إلى: 196

نستعرض فيما يلي العوامل التي أدت إلى بروز مصطلح الحوكمة: (بن حسين، 2015)

- **العوامل الاقتصادية:** أصبحت الحوكمة ضرورة ملحة نتيجة لتزايد هيمنة الشركات متعددة الجنسيات وعمليات الاستحواذ .تعززت أهميتها بعد انتقال الاقتصادات إلى النموذج الرأسمالي، حيث يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على الشركات .هذا التحول أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة، مما أضعف آليات الرقابة على تصرفات المسؤولين وتسبب في وقوع العديد من الشركات في أزمات مالية. يزداد هذا الأمر تعقيدًا في ظل العولمة المالية والتجارية والتقدم المستمر في وسائل الاتصال والمعلومات.

-**العوامل السياسية:** مع بداية التسعينات تم التركيز على الجوانب الديمقراطية للحوكمة، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الأنظمة الشيوعية، وظهور عمليات التحول الديمقراطي، ومن النظم المركزية إلى النظم اللامركزية، ومن الأسلوب إدارة جديد قائم على دعم المشاركة الفعالة، تعزيز دور المجتمع المدني، وأهمية الشرعية ورضا المواطنين.

-**العوامل الاجتماعية:** نتيجة لانفصال الحكومات القائمة عن المواطنين إلى ظهور لاعبين جدد على الساحة كالمنظمات غير الحكومية والتي تعبر عن فئات المجتمع المختلفة، بجانب رغبة الهيئات الدولية في تحسين فاعلية البرامج التنموية خاصة في الدول النامية التي ظلت متدنية.

2.2. معايير الحوكمة

لقد وضع خبراء البنك الدولي معايير محددة لقياس وهي كما يلي: (Kaufmann, Kraay , & Mastruzzi, 2004)

- **مكافحة الفساد:** يهدف إلى الكشف عن حالات الفساد بمختلف أشكاله في الدولة، سواء كان فسادًا ماليًا، إداريًا، أو سياسيًا .كما يسعى إلى محاسبة

الأشخاص المتورطين وتحويلهم للقضاء، فضلاً عن تقييم مدى استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية.

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يُشير إلى استقرار النظام السياسي وقبول جميع الأطراف به، بما في ذلك المعارضة .يقوم بفحص أي تهديدات للاستقرار السياسي أو السلطة، سواء كانت عن طريق وسائل غير دستورية، إصلاحات مشبوهة، انقلابات، أو استخدام العنف السياسي والإرهاب.
- **المشاركة والمساءلة:** يقيس قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب الحكومة، حرية التعبير، التنظيم وتكوين جمعيات المجتمع المدني، وحرية وسائل الإعلام. كما يُقيِّم استعداد المؤسسات الحكومية للخضوع للجلسات المساءلة أمام البرلمان والمطالبات الشعبية.
- **جودة التنظيم:** يركز على قدرة الحكومة في صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية تشجع على النمو في القطاع الخاص. يشمل جودة التشريعات القانونية التي تحدد علاقة الدولة بالمجتمع لضمان حقوق الأفراد، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين المواطنين والحكومة.

3. حوكمة الميزانية العمومية في الجزائر

يركز موضوع حوكمة الميزانية العمومية على تعزيز الشفافية والمشاركة في مؤسسات الدولة لتحقيق المساءلة الفعالة .توسعت نظرية التنمية المستدامة في مفهوم رأس المال لتشمل إلى جانب الرأس المال المادي والطبيعي والبشري، رأس المال الاجتماعي كعنصر رابع له أهمية كبيرة في التنمية واستدامة المجتمع، كما تؤكد أدبيات التنمية. يساهم ذلك في تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي، مما ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية المستدامة.

1.3. الإطار القانوني والتنظيمي للميزانية العمومية للدولة في الجزائر

الدستور هو الوثيقة الأكثر أهمية في الجزائر التي من خلالها يتم تنظيم الميزانية العامة، نظراً لأهميتها ودورها الكبير في تنظيم مالية الدولة وتنفيذ سياساتها العامة .لكن، يقتصر الدستور على المبادئ والأسس العامة بدون الغوص في التفاصيل، حيث تُترَك إلى القوانين المختلفة، سواء كانت عضوية أو عادية .يتضمن الدستور الجزائري لعام 2020 بعض المبادئ المرتبطة بالميزانية العامة، وقد قام المشرع الجزائري بتنظيم الميزانية العامة بالأساس عبر القانون 84-17 الخاص بقوانين المالية، الذي أُلغي بواسطة القانون العضوي 18-15، وهو الإطار التشريعي الجديد لتنظيم الميزانية العامة .بالإضافة إلى ذلك، صدر القانون 23-07 الذي يعنى بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ليحل محل القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية. (معالو، 2024)

2.3. القوانين العضوية المتعلقة بقوانين المالية LOLF

نظم القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم بالقانون 19-09 تسيير الميزانية العمومية في الجزائر من خلال 08 أبواب، حيث حدد هذا القانون العضوي مضمون قانون لمالية ومحتواه والذي يتشكل من أربعة أجزاء (المادة 73 من القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 ،المتعلق بقوانين المالية)

3.3. دوافع حوكمة الميزانية العمومية من خلال تبني مشروع الإصلاح الميزانياتي

شاب النظام الميزانياتي السابق في الجزائر (قانون رقم 84-17) العديد من النقائص والعيوب، جعلته لا يستجيب للتطورات والمستجدات في مجال تسيير المالية العمومية، فشرعت الدولة في عملية الإصلاح وفق متطلبات ومقتضيات عديده شكلت في مجملها دوافع أساسية لعملية الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.

وتظهر محدودية النظام الميزانياتي السابق في الجزائر من خلال الاختلالات والنقائص التالية: (معالو، 2024)

– يعتمد النظام الميزانياتي السابق في الجزائر على ميزانية البنود، حيث تُوزع الاعتمادات وتصرف بناءً على معيار يركز على الإمكانيات والوسائل المتاحة لإدارة النفقات العامة. هذا النظام التقليدي لا يحدد أهدافًا أو غايات واضحة، مما يؤدي إلى عدم مواكبة الجزائر للاتجاهات الحديثة في الميزانية العامة.

– ازدواجية الميزانية العمومية تتجلى في وجود مدونة للميزانية العامة تحتوي على ميزانيتين منفصلتين، رغم دمجهما في مدونة واحدة. تتكون هذه الميزانيات من ميزانية التسيير، التي تُصنّف فيها النفقات حسب طبيعتها، وميزانية التجهيز، التي تُصنّف فيها النفقات وفقًا للقطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا النهج يؤدي إلى نوع من عدم التجانس في التصنيف، مما يعوق الإدارة الفعالة للميزانية العمومية.

– غياب إطار ميزانياتي متوسط المدى، حيث تعتبر الميزانية العامة في الجزائر وثيقة سنوية لا تولي اهتمامًا كبيرًا للتنبؤات المستقبلية. يفتقر النظام إلى وجود إطار ميزاني يمكن أن يساعد في توجيه السياسة المالية للدولة ويعكس استراتيجياتها على المستوى المتوسط.

– يواجه الإطار التشريعي المنظم لميزانية الدولة تحديات عديدة بسبب عدم قدرته على مواكبة التطورات الحديثة في مجال تسيير المالية العمومية. القانون 84-17 الخاص بقوانين المالية والقانون 90-21 الخاص بالمحاسبة العمومية لم يعودا مناسبين للالتزام بالمبادئ الجديدة للحوكمة المالية التي تعتمدها جهات دولية متعددة، إضافةً إلى عدم توافقهما مع التعديل لسنة 2020 الذي يشدد على ضرورة استخدام قوانين عضوية في تنظيم قوانين المالية. هذا الوضع يستدعي تحديث النظام التشريعي المرتبط بمالية الدولة وتكييفه وفقًا للتغيرات الحديثة والمتطلبات المستجدة في هذا المجال. (دستور 2020، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020)

مجلة (المُدبّر) مجلد 12 ، رقم 01 ، السنة 2025
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 178 إلى: 196

4. تبني مجلس المحاسبة الجزائري لمعايير الإنتوساي لغرض حوكمة الموازنة العمومية

أقر المشرع الجزائري إنشاء هيئة دستورية تتمتع بمقتضيات الاستقلالية الإدارية والمالية، يعهد إليها القيام بالرقابة المالية على المؤسسات الإدارية للدولة، تدعى :مجلس المحاسبة، الذي حددت صلاحياته بموجب القانون، وكيفيات أداء المهام المنوطة به، والإطار التنظيمي للرقابة.

1.4. تقديم مجلس المحاسبة الجزائري

مجلس المحاسبة هو هيئة دستورية مستقلة، مسؤولة عن مراقبة الأموال العمومية واستخدامها .تم إنشاؤه بموجب دستور 1976ونُصِّب رسميًا في عام 1980وفقًا للقانون رقم 80-05 .تنص المادة 03 من هذا القانون على أن المجلس يكون تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، ويتمتع بصلاحيات قضائية وإدارية .المجلس مختص بمراقبة مالية الدولة والحزب والمؤسسات المنتجة واالجماعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية على اختلاف أنواعها. (المادة 03 من القانون رقم -80 05 المؤرخ في 1980/03/01 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة)

ولقد تعددت تعاريف مجلس المحاسبة، إلا أن أهمها هو أنه: "هيئة دستورية مستقلة، مكلفة بالرقابة البعدية على إنفاق الأموال العمومية، وحمايتها من التبديد وسوء التسيير، ومختلف الاستعمالات غير القانونية التي تضر بالمصالح المالية للدولة، ولذلك فهو يهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في تسيير الأموال العمومية. (مزياني، 2014).

2.4. صلاحيات مجلس المحاسبة في مجال الرقابة البعدية على ميزانية الدولة

تتمثل هذه الصلاحيات في الآتي: (https://www.ccomptes.dz/ar/، 2025)

1.2.4. الصلاحيات القضائية

تشمل الصلاحيات القضائية مهام تقديم الحسابات، وتدقيق حسابات المحاسبين العموميين، ومراقبة الانضباط في ميزانيات والمالية .يهدف هذا إلى مراجعة حسابات الهيئات التي تتبع قواعد المحاسبة العمومية والتصديق عليها .يتضمن فحص الحسابات التحقق من دقة وجوانب النظامية من خلال التأكد من صحة العمليات المادية المسجلة ومدى توافقها مع الأحكام التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، بالإضافة إلى مدى احترام قواعد الانضباط في الإدارة المالية والميزانية.

2.2.4. الصلاحيات الإدارية

يتركز دور مجلس المحاسبة في ممارسة الرقابة الإدارية على الأداء، إذ يسعى لضمان الاستخدام الأمثل للموارد والأموال والقيم والوسائل المادية المخصصة للهيئات والمؤسسات العامة الخاضعة لمتابعته .يشمل ذلك تقييم جودة إدارة هذه الهيئات وكفاءتها فعالية أدائها، بعد التأكد من وجود وفعالية أنظمة التدقيق والرقابة الداخلية .إضافة إلى ذلك، يقوم المجلس بتقييم المخططات والبرامج الاقتصادية والمالية التي نفذتها هذه الهيئات والمؤسسات، وذلك لتلافي النقائص المسجلة وتصحيح الأخطاء بغية تحقيق الأهداف المنشودة .تختتم عملية الرقابة بإصدار توصيات من مجلس المحاسبة تتضمن الإجراءات المناسبة لتحسين إدارة الأموال العامة.

مجلة (المُدبّر) مجلد 12 ، رقم 01 ، السنة 2025
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 178 إلى: 196

3.4. تبني مجلس المحاسبة لمعايير الإنتوساي لغرض حوكمة الموازنة العمومية

تضم منظمة الإنتوساي حاليا أكثر من 195 جهاز للرقابة المالية العليا، والجزائر كغيرها من الدول انظمت إلى المنظمة حيث يمثلها مجلس المحاسبة بصفته أعلى جهاز للرقابة المالية في الجزائر، وبذلك يسعى مجلس المحاسبة الجزائري جاهدا إلى تبني واعتماد معايير الإنتوساي للرقابة المالية، ويبرز ذلك من خلال مشاركته في العديد من المؤتمرات الدولية التي تهدف إلى فهم فحوى هذه المعايير والتعريف بكيفيات تطبيقها.

كما أقام مجلس المحاسبة الجزائري علاقات مؤسسية مع الأجهزة الاجنبية العليا للرقابة (SAIs) في اطار يتماشي وأهداف التعاون وبناء القدرات ، المنصوص عليها في المنظمة الدولية لمؤسسات التدقيق.(INTOSAI)

ويشمل مجال التعاون مع هذه الأجهزة العليا للرقابة المالية (SAI) يتعلق بعدة ميادين، بما في ذلك: (https://www.ccomptes.dz/ar/، 2025)

- تبادل الخبرات والمعارف في منهجيات وتقنيات المراقبة والدراسات والتأملات النظرية في الموضوعات المتعلقة بمراجعة المالية العامة؛
- التشاور بشأن المبادرات الرامية إلى تحسين تنظيم وتطوير المراقبة المالية للدولة؛
- التنظيم المشترك لدورات التدريب والندوات المهنية المتعلقة بمجالات الرقابة في الجهاز؛
- تبادل الوثائق والدراسات وأدلة المراقبة وأي دعم منهجي اخر للرقابة.

كما تم إبرام اتفاقية توأمة مؤسسية في 23 مارس 2016 بين الجزائر واتحاد أوروبي (فرنسا – البرتغال)، هذه الاتفاقية هي جزء من برنامج لدعم تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (P3A) ، بشأن "تعزيز القدرات المؤسسية لمجلس المحاسبة الجزائري " العمل القضائية ، وتنفيذ قانون المالية ورقابة الأداء" .

تدار من قبل UGP3A وتُمول بمبلغ 1,721,000 يورو من الاتحاد الأوروبي، تُعتبر هذه التوأمة جزءاً من برنامج دعم الإدارة الاقتصادية والسياسية للجزائر

."SPRING"تشارك في مساعي الحكومة الجزائرية لتحديث وإصلاح النظام المالي العام منذ عام 2012 .تنفيذ المشروع يتم بالتعاون بين مجلس المحاسبة الجزائري واتحاد أوروبي يتكون من مجلس المحاسبة الفرنسي كرئيس ومحكمة المحاسبة البرتغالية كشريك .من المفترض أن تُسهم هذه التوأمة، التي تستمر لمدة 24 شهراً، في تبني أفضل الممارسات الفرنسية والبرتغالية وتكييفها لتلائم السياق الجزائري، كما تهدف إلى تعزيز النظام الوطني لمراجعة المالية العامة والمساهمة في تطوير الحكم الرشيد وتحسين جودة السياسات العامة.

تهدف التوأمة المؤسسية إلى تحقيق أربعة نتائج إلزامية، وهي:

– تتم تجهيز مجلس المحاسبة الجزائري بالوسائل اللازمة لجعل تشغيلها ونشاطها مطابقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات الأوروبية والدولية؛

– تتم إعادة تنظيم الوظيفة القضائية لجعلها أكثر كفاءة وأقل استهلاكا للموارد؛

- كتابة تقرير APLRB، مع كونه أكثر ملاءمةً وتوجهاً نحو النتائج، هو أسرع وأقل استهلاكًا للموارد؛

- التحكم في رقابة الجودة وأداء الإدارة بالتدريج نحو الامتثال للمعايير الأوروبية والدولية والممارسات الجيدة.

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات، تم التوقيع على اتفاقات تعاون أخرى تنص على توأمة الغرف الإقليمية مع غرف مراجعة الحسابات الإقليمية لمحكمة مراجعي الحسابات الفرنسية من أجل إقامة شراكة مؤسسية تقوم على أساس تبادل الخبرات والتجارب والمعرفة في المجالات التي تهم المؤسسات التوأمية. يتعلق بشكل خاص بما يلي:

- اتفاقية التعاون بين مجلس المحاسبة الجزائري والفرنسي لتوأمة الغرفة الإقليمية في عنابة والغرفة الإقليمية لوبيي لوار، الموقعة في رين في 26 أكتوبر / تشرين الأول 2007؛
- بروتوكول التعاون بين محكمتي المحاسبة الجزائريتين والفرنسيتين لتوأمة الغرفة الإقليمية لوهران وغرفة الحسابات الإقليمية في بروتاني.

مجلة (المُدبّر) مجلد 12 ، رقم 01 ، السنة 2025
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 178 إلى: 196

5. خاتمة

في ختام هذه الدراسة، ومن خلال استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بالحوكمة والموازنة العمومية في الجزائر، يتضح أن الحكومة والجهات المعنية يجب أن تعطي اهتمامًا خاصًا لتطبيق وتعزيز معايير الحوكمة لتحقيق الإدارة الرشيدة للموازنة العمومية وضمان استدامتها على المدى الطويل. كما يمكن الإشارة إلى أن اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (INTOSAI) يؤدي دورًا أساسيًا في تعزيز حوكمة الموازنة العمومية وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات العامة. وقد تم استخدام مجلس المحاسبة الجزائري كنموذج بارز في هذا السياق.

وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

– من خلال دراسة تجربة مجلس المحاسبة يتضح أن تبني المعايير الدولية للرقابة المالية العليا قد ساعد في تحديث أساليب الرقابة المالية. كما كشف أوجه القصور في إدارة الموازنة العمومية.

– هناك تحديات تواجه مجلس المحاسبة من بينها نقص في الموارد المالية والبشرية المؤهلة، والحاجة إلى المزيد من الاستقلالية، التي تظل عائقا أمام تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه المعايير.

– يمكن اعتبار تجربة مجلس المحاسبة كمرجعية للأجهزة العليا للرقابة المالية في الدول النامية، حيث يمكن تقديم دورات قيمة حول كيفية توظيف المعايير الدولية للرقابة المالية العليا لتحسين حوكمة الموازنة العمومية

ومن خلال هذه النتائج يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

– منح مجلس المحاسبة بالجزائر استقلالية أكبر لضمان فعالية عملية الرقابة.

– توفير برامج تدريبية متخصصة لموظفي مجاس المحاسبة لتعزيز مهاراتهم في تطبيق المعايير الدولية للرقابة المالية العليا.

– الاستفادة من الخبرات الدولية وتبادل المعرفة مع الأجهزة العليا للرقابة المالية الأخرى.

6- المراجع المعتمدة

1. قطوش ب & ،.جنوحات ف .(2018) .دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية .مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.90 ،05(01) .
2. https://www.ccomptes.dz/ar/. (2025, 01 26). Consulté le 01 26, 2025, sur https://www.ccomptes.dz/ar/
3. https://www.intosai.org/ar/index.html. (2025, 01 25).
4. Kaufmann, D., Kraay , A., & Mastruzzi, M. (2004). Governance Matters III:Governance Indicators for 1996-2002. World Bank Working Paper.
5. المادة 03من القانون رقم 05 80-المؤرخ في 01/03/1980المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة.
6. المادة 73من القانون العضوي 18-15المؤرخ في 02سبتمبر 2018،المتعلق بقوانين المالية.
7. بن حسين س .(2015) .الحوكمة دراسة في المفهوم .مجلة العلوم القانونية والسياسية.(01)10 .
8. حاج جاب الله ،آ .(2021) .الإطار القانوني لقوانين المالية ،دارسة تحليلية للقانون العضوي 15 - 18مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية،.116 ،06(02) .
9. دستور 2020، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .(30 12 ،2020) .دستور 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82،.
10.زكي أحمد ،ر .2024) .أفريل .(دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة .مجلة روح القوانين.1034 ،106(02) .
11.عبود ،م .(2019) .متطلبات تبني معايير المحاسبة العمومية في الجزائر -دارسة استطلاعية لآر اء عينة من الأكاديميين والمهنيين .أذروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة .كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر.
12.قادري ،ف .(2024) .تطبيق المعايير الدولية في الأجهزة العليا للرقابة المالية -دراسة مقارنة .-أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق .كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .3
13.مزياني ،ف .(2014) .الوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الصفقات العمومية .مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.13 ،(2).
14.معالو ،ع .(2024) .الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات التربوية لولاية الجزائر شرق .أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة .62 ،الجزائر ،الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة .2